

مخاطر الهجرة إلى داخل البلاد وخارجها، وألحقت الضرر البالغ بالمجتمع الكردي، لكنها عجزت عن مصادرة إرادتهم النضالية والشطب على الوجود الكردي.. وليس من مصلحة أحد الإبقاء على حرمان هذا الشعب من حقوقه والإبقاء على حالة الاحتقان المتعمقة نتيجة هذا الحرمان، وإخضاعه لسياسة القمع والتنكيل، التي تغذي الاتجاهات غير الموضوعية وتسوق الشعارات الخارجة عن سياقها الطبيعي، وتهدّد دائماً بالاختلال الاجتماعي.

وبنفس القدر فإن السلطة مطالبة بالكف عن محاولة فك ارتباط هذه القضية بعمقها الوطني، والتعامل بحكمة مع المعارضة الوطنية في الداخل الممثلة بإعلان دمشق، الذي يرى فيه الجانب الكردي وعاءً لتجميع القوى وتنظيم عملها، وحاضنة وطنية لحماية قضيتها، على خلفية اليأس من إمكانية تفهم السلطة لهذه القضية، وحلّها ديمقراطياً في ظل سياستها المشحونة بالمشاريع والقوانين الاستثنائية، التي من شأنها عرقلة تطوّر المجتمع الكردي وخلق بيئة موبوءة بكل أشكال الانحراف بين أبنائه، بما في ذلك الانحراف السياسي.

وبالعودة إلى إعلان دمشق الذي يستعد للمراجعة بعد إطلاق سراح معتقليه، فإن السلطة مطالبة بالاعتراف بأن الاعتقالات لم تكن حلاً سليماً، وإن البلد يحتاج بالنهاية لمعارضة بنفس مواصفات الإعلان، الذي ينطلق من حاجة الداخل السوري للإصلاح الديمقراطي الشامل، بعيداً عن الأجنداث الخارجية. وقد أثبتت التجربة بأنه مشروع وطني حافظ على توازنه وثوابته الوطنية، رغم حملات الاعتقال وعمليات المنع، التي لن يكون بإمكانها تغييب المعارضة الوطنية التي تستحق الاحترام بدل الشطب، والحوار بدل القطيعة، خاصة في هذه الظروف، بعد أن أثبتت سياسات اللون الواحد عجزها عن تقديم الحلول الناجعة لقضايا الوطن، بما فيها القضية الكردية، وبعد أن باتت مختلف القوى الوطنية في البلاد تدرك بأن كل التطورات الجارية حولنا تثبت أن سياسة الإنكار المتعمد لوجود شعب تأصل وجوده، وتعمقت جذوره في أعماق تاريخ المنطقة، لم تعد مجدية، ولا يمكن لها الصمود أمام الحقيقة الكردية إلى الأبد.

مرة أخرى، أن مصلحة الوطن تحكنا جميعاً، وأن هذه المصلحة تقتضي تنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة الوطنية في الداخل، وأن الحوار بين الطرفين يبقى الطريق الآمن والمضمون للتفاهم من أجل خير بلدنا، وتعزيز دوره ومكانته في المنطقة والعالم، وإنجاز مهمة الإصلاح الديمقراطي المنشود.



عبيد نظر سعيد، وكل عام وأنتم بخير

الشراكة الوطنية بين مكوناته من العرب والكردي والأثوريين وغيرهم، كما ينكرون حقائق الماضي التاريخية، وحقيقة تشكيل سوريا كدولة، بموجب اتفاقات سايكس-بيكو، التي وضعت بدون إرادة السوريين بجميع تلاوينهم وانتماءاتهم، وحقيقة أن العرب والكردي كانوا وسيظلون شركاء، وحدتهم الأمل والألام المشتركة، وينتظرهم مستقبل واحد، لن يكون فيه مكان لدعاة التمييز الذين يختزلون الوطن في صيغة قومية واحدة أو حزب واحد، ويعاملون الكردي والمطالبيين بالمساواة والإنصاف كمتطرفين خارجين على القانون.

إن هذا الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الكردي السوريون لا يعتبر حالة صحية أبداً، لأنها تغذي مشاعر الاغتراب والاحتقان، وقد حان الوقت لتغليب منطق الحكمة والعقل لكي يستعيد المواطن الكردي توازنه القائم أصلاً على التلازم بين الحقوق والواجبات، بعيداً عن التمييز القومي الذي لا يتلاءم مع عصر الانفتاح والديمقراطية، ليعيش مع غيره من المواطنين في ظل دولة التنوع والتعدد، التي يعتبر الولاء للوطن مقياساً أساسياً للوطنية فيها، ويشارك في بناء مستقبل يكون فيه للمواطن وزن وأهمية ودور وطني، وتصحيح علاقته مع السلطة في إطار المصالحة الوطنية التي دعا إليها إعلان دمشق الذي ولد من أعماق حاجة الناس المشاركين في صياغة مبادئه، ومنهم الكرد الذين وجدوا في الإعلان خياراً وطنياً، جسّد طموحاتهم بعد أن كانوا متهيمين من قبل المعارضة بالولاء للسلطة، ومن قبل السلطة بالولاء للخارج، كتهمة لا تزال تلاحقهم كلما أرادت السلطة إيجاد ذريعة للنيل منهم، أو تطبيق مشروع عنصري، أو إصدار قرار يسيء لهم، وباتوا يشعرون بحاجتهم الماسة إلى مدافع وطني عن قضيتهم المشروعة.

ومن المؤسف القول أن إحدى التهم الموجهة لهذا الإعلان، والتي وجّهت لاحقاً لعدد من معتقليه في محكمة الجنائيات، هي انه يدعو لاقتطاع جزء من البلاد، كناية عن إقراره بوجود قضية كردية في سوريا تحتاج لحل ديمقراطي عادل في إطار وحدة البلاد، رغم أن الجانب الكردي، ومعه الكثيرون داخله، يدعون لمراجعة وثائقه وآليات عمله وأدائه السياسي، وتفعيل دعوته لعقد مؤتمر وطني سوري عام تبادر له السلطة، أو تشارك فيه، يمهد له حوار وطني شامل، كما يعتقدون بأنه أن الأوان لقيام السلطة من جانبها بمراجعة مماثلة، خاصة بعد أن تأكد عقم سياساتها على الصعيد الكردي الخاص، وعلى صعيد المعارضة الوطنية.. فهي دفعت الكرد بتلك السياسات نحو الانعزالية، ودفعت مئات الآلاف منهم نحو